المجلس العراقي للسلم والتضامن في ورشة تدريبية عن الدستور والمجتمع

ممثلو المجلس في المحافظات:الورش ظاهرة تعمق المعرفة السياسية

بابل/ مكتب المدى -اقبال محمد عباس

أقام المجلس العراقي للسلم والتضامن يومي ٤-٥/ ٨ ورشته التدريبية الجديدة عن الدستور وشارك فيها ٣٢ مندوباً ممثلين لاحدى عشرة محافظة هي: بغداد/ النجف/ ذي قار/ بابل/ القادسية/ واسط/ ميسان/ السماوة/ ديالى/ كربلاء واستطلعت المدى آراء المشاركين في الدورة عن أهم القضايا الخلافية والتي إنشغلت بها الاوساط السياسية والمدنية وقطاعات المثقفين وأهمها العلاقة بين الدين والدولة والفيدرالية، ودور المرأة في الحياة والتشريعات الخاصة بها وتحدث الاستاذ أحمد الحيالي عضو هيئة رئاسة المجلس قائلاً: توجد في العالم تجارب فيدرالية عديدة تقترب من ٣٦ نموذجاً وهذا النظام لا يتعارض مع الاسلام وحققت الدول المعتمدة عليه طفرات إقتصادية مهمة وكبيرة جداً ومثال ذلك ماليزيا، والفيدرالية محكومة بتنوع أنظمتها وليس بالضرورة ان تكون متماثلة تماماً.

كما أضاف الحيالي مؤكداً على الدور الطليعي الذي يجب على المجلس ان يلعبه في التثقيف بالدستور والحديث عن أبوابه وتفاصيله التي نريد من أجل ان يكون نظاماً حاكماً للعلاقات بين المواطنين، حتى نتخلص والى الابد من هيمنة الفرد الواحد وسيادة الدكتاتورية، ووجود دستور ثابت يعزز التحولات ويعمقها ويساهم حتماً برسم أدوار سياسية متفق عليها مثل الحقوق والواجبات، والنظام الرئاسي، والفيدرالية.

إحترام المواطن في التشريع

وقال الاستاذ عبد الامير محمد، سيكون الدستور ناظماً للعلاقة بين المواطنين والدولة، كما انه -الدستور- سيرسم حدود القوانين ويؤطرها لحماية للمواطن ويضع حداً للتعسف الذي مارسه المشرع سابقاً في انهماكات مستمرة لحقوق المواطن.

كما نأمل من الدستور ان يتضمن إشارات إلى المساواة بين العراقيين وعدم التفريق بينهم بسبب الجنس والعرق وضرورة ضمان حرية المعتقدات وممارسة الطقوس والشعائر الدينية.

للورشة فائدة كبيرة

أما الاستاذ حسين محيي الخفاجي من كربلاء فقد تحدث عن أهمية الورشة والندوات في إشاعة الثقافة والمعرفة الخاصة بالتحولات وكل ماهو جديد في حياتنا، وتعامل مع الدستور بوصفه إنتقاله مهمة في حياة العراقيين، وستساهم الورشة بزيادة المعلومات الخاصة بالدستور وخصوصاً المواد الجديدة ذات العلاقة بالفيدرالية، واتمنى ان تتسع مساحة الورش كي تشمل قطاعات واسعة من المواطنين وعدم الاكتفاء بندوات المثقفين! ان الفئات غير المتعلمة تمثل نسبة واسعة جداً من الشعب وهي ذات الدور الفاعل في التصويت وعلينا الوصول اليها وشرح المفاهيم الخاصة بالعلمانية وحقوق الانسان.. الخ واعتقد بان الاهتمام بالدستور من خلال الورش الثقافية التدريبية والندوات سيساعد على تطوير وتنمية الثقافة السياسية لدى المواطن.

تنوع الاراء ظاهرة صحية

وأشارت د.أسماء شاكر حمودي الى تنوع الاراء واختلافها ويمثل هذا ظاهرة ايجابية لانه يساهم بتطوير الوعي الديمقراطي الذي يقيم اعتباراً للاخر ويستمع لوجهات نظره المغايرة وقد استمعنا الى الكثير من الاراء والمداخلات حول مفاهيم شائعة بين اوساط المثقفين، لكنها غير معروفة جيداً، مثل الفيدرالية (علاقة الدين بالدولة) والاسلام مصدر التشريع والمحكمة الدستورية، والبرلمان وطبيعة الحكم، واقترحت د. أسماء شاكر ان ينهض مجلس السلم والتضامن بوصفه احد اهم منظمات المجتمع المدني برسم خطط وصياغة قرارات يقدمها الى الجمعية الوطنية تتناول ملاحظات حول عملها والوضع الاجتماعي والاقتصادي وضرورة الاهتمام بالمرأة وحقوقها واعطاء دور للمؤسسات الحكومية لغرض الارتقاء بالمجتمع، واكدت في ملاحظاتها على أهمية الورشة وما حققته من نتائج لها أثر في تطور حتمي للعملية السياسية.

الورشة بداية لفعاليات ثقافية

للورشة اهمية خاصة في الظرف الذي يعيشه العراق، لانها ستساهم باشاعة تقاليد الحوار والقبول بالاختلاف وهذا أمر مهم للغاية، لانه يبلور قناعة بالاخر مهما تنوعت الاراء وأختلفت القناعات، وكان لحضور المثقفين في الورشة دور مركزي بنجاحها وبلورة توصيات، وتطوير عملها الثقافي في المحافظات، حيث ستتبنى فروع المجلس إقامة ورش مماثلة لدعم العملية الدستورية واشراك أوسع الجماهير فيها هذا ماقاله الاستاذ حازم محسن ياسين رئيس فرع المجلس في واسط وقد أيده السيد كامل عبد الامير أحد المشاركين في الورشة واضاف قائلاً: إن تغليب الحوار حول القضايا الخلافية ظاهرة صحية تنمي الوعي الديمقراطي عند المواطنين وتدفعهم للمشاركة في مثل هذه العملية التي تعتبر واحدة من اهم العمليات السياسية في العراق الجديد، حيث سيكون لها إنعكاس إيجابي على التطورات القادمة حتماً، وتتضح أهمية الورشة في القضايا الساخنة التي تكرس الحوار حولها ومنها الفيدرالية وحكومات الاقاليم وقضية الثروات وموضوع الاسلام، هذه قضايا جوهرية، اتضحت خلال الورشة مكوناتها وعناصرها وآليات مقترحة لها.

مجلس السلم والتضامن وثقافة الحوار

وتحدث الاستاذ حسين كريم العامل/ رئيس فرع المجلس في ذي قار مؤكداً ماقاله العديد من المشاركين في الورشة حول اشاعة الحوار والتأكيد عليه وحصراً في مجال القضايا الخلافية والحوار ثقافة حضارية مساهمة في بلورة تقاليد جديدة وكما ظهر لنا الان، فان الورشة ذات فائدة قصوى في تدريب المواطن على تبادل الاراء واقتراح قناعات جديدة تماماً.

واستطيع ان اقول ان ماحصل في الورشة الخاصة بالدستور للجميع هو مظهر إجتماعي وثقافي جديد لم يكن مألوفاً من قبل.. ولذا اعتقد ومن خلال ماتكون لدي في هذه الورشة بان العراق بخير ولا مستحيل امام العراقيين.. تحدث الجميع، واستمع الجميع واقترحوا الحلول الضرورية.

دور الثقافة الأكاديمية

وانفرد الاستاذ خليل ابراهيم النوري في الاشارة الى الدور الذي تميزت به الثقافة الاكاديمية/ العلمية في الورشة جنباً الى جنب مع الثقافة السياسية/ الاجتماعية ومشاركة كثير من وفود المحافظات التي قدمت وجهات نظرها عن الاشكالات الخلافية بين القوى والاحزاب والكيانات واستمعنا الى اراء قيمة حول التجربة الديمقراطية كما سادت روح العقل والمنطق في الحوار والمداخلات والمناقشات التي كشفت وعياً مهماً بعناصر ثقافة الحوار والانصات واحترام الاخر.

الورشة فعالية ثقافية

كانت بحق ورشة ثقافية ودستورية هذا ماقاله الاستاذ محمد وبر الزهيري عضو مجلس السلم والتضامن في بابل وأكد على مستواها الرفيع والجيد لما تضمنته من تنوع المواضيع حول بعض المفاهيم الدستورية مع التركيز على ماهو ساخن في الدستور العراقي وخصوصاً الفيدرالية، وساهم الحضور بوجهات نظر مختلفة، لكنها ناضجة، فتحت مجالاً للحوار والنقاش، وهذا يدل على فهم بأهمية الاخر والقبول به مختلفاً، لكن مساحة الاتفاقات واسعة واضاف السيد الزهيري مشيراً الى تحفظه حول فيدرالية المحافظات لان الظروف الموضوعية غير متوفرة.

الورشة إغناء للمعلومات

لابد من الاشارة إلى أهمية هذا الملتقى لمثلي المجلس العراقي للسلم والتضامن في كربلاء، حيث كان له تأثير حقيقي في توسيع المعلومات واثراء المدارك الخاصة بالعملية الديمقراطية ومشروع الدستور، وتعبر المشاركة الواعية في الورشة عن مسعى العراقيين لتجاوز الماضي والدخول نحو عتبة مستقبلية جديدة ومختلفة تماماً.. انا متفائل في التحضيرات الخاصة بالدستور، لكن تفاؤلي مشوب بالحذر.

تطبيق المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة

تميزت الدورة بجديتها وحيويتها، نظراً لحساسية موضوعها وكفاءة المحاضرين فيها وتنوع المشاركين وازدحام برنامج عملها حيث توزعت خلال اليومين أربع جلسات، نوقشت خلالها مواضيع ساخنة مثل الفيدرالية وعلاقة الدين بالدولة وضرورة مشاركة كل الاطياف في العملية السياسية، هذا ماقاله الاستاذ عرفان الداوودي من ديالى واكد على أهمية:

الفيدرالية بالنسبة للكورد وضرورة الاسراع بتطبيع الاوضاع في مدينة كركوك وتطبيق المادة ٥٨ في قانون ادارة الدولة.

ان الدستور يعني روح الشعب وأملنا تثبيت قرارات جديدة في هذه المرحلة لانها ستكون ولادة للعرب والاكراد والاقليات واقترح فصل الدين عن الدولة بسبب التنوع الطائفي داخل العراق والتباين المتعدد داخل الطائفة الواحدة، وآمل ان يكتب الدستور بلغة واضحة جداً، لا تتسع للتأويل والاختلاف.

كفاءة المشاركين عامل نجاح للورشة

واكد الاستاذ نصير جاسم الحنفي من فرع المجلس في ميسان على الكفاءة العلمية والثقافية التي يتمتع بها المحاضرون وكانت عاملا فاعلاً بنجاح الورشة وتحقيق الغايات المرجوة منها في مجال إشاعة الثقافة السياسية ذات الصلة المباشرة بحياة المواطنين وقضاياهم المصيرية وحصراً الدستور المرتقب ولعل أهم ماتمخضت عنه الورشة التي نظمها واشرف عليها المجلس العراقي للسلم والتضامن هو روح الفريق الواحد والانصات للملاحظات، حتى الخلافية، كما أشعر بالامتنان للجانب الاداري والاجتماعي في عمل الورشة.

التعايش بين الاطياف

واختتم السيد عقيل عبد المحيي البصام برأي حول برلمانية نظام الحكم وضرورة فصل الدين عن السياسية وتلبية حاجات القوميات واعطاء الحقوق للاقليات مع ضرورة التأكيد على روح التسامح والتعايش بين اطياف الشعب بعيداً عن التعصب القومي والديني والمذهبي وتكريس مفهوم وحدة الشعب وتآخيه.

الدستور في نظر الإعلاميين..

كتابة الدستور ركيزة اساسية في بناء المجتمع

بغداد/ سوسن الزبيدي

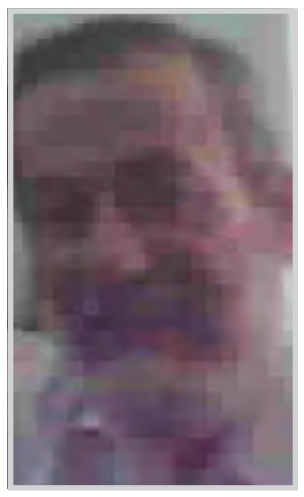

تشهد الأوساط الثقافية والإعلامية، ومنظمات المجتمع الانساني، والشارع العراقي هذه الأيام، نقاشا مفعماً بالحيوية حول كتابة الدستور، والمفردات الأساسية التي يتشكل منها، كون الدستور يعد الحاضنة التي تلم القوانين المنظمة لحياة المجتمع، وانطلاقاً من هذا المفهوم، استطلعنا آراء عدد من الاعلاميين، للوقوف على ارائهم بهذا الخصوص.

الدستور وإرادة الشعب

الأعلامي والاديب المعروف حسب الله يحيى كان أول المتحدثين اذ قال: الدستور في كل العالم يكتبه اصحاب الاختصاص في القانون، وتفرض مفردات الدستور ارادة الشعوب، وطبيعة الحياة التي يعيشونها لذلك لايوجد دستور يكتبه العامة، او اناس لهم مفاهيم ضيقة في النظر الى المجتمع، ويفرضون ارادات خاطئه منطلقين من رؤية غير متحضرة الى طبيعة الظروف التي تطوق حياة المجتمع، فالدستور عندنا عليه ان يأخذ مصلحة وإرادة الشعب العراقي بعيداً عن الهوية السياسية او الانتماء الديني والمذهبي، فهذا الدستور الذي ظل مؤقتاً منذ العام ١٩٥٨ ولحد الان، يواجه اشكاليتين:

الاولى: دخول فئات لاتدرك فحوى وابعاد هذا الدستور.

والثانية: وجود عناصر تملي شروطاً معينة على حساب مصالح شعبية واسعة.

والخروج من هذين المأزقين، هو اللجوء الى اصحاب الاختصاص من المعروفين بالنزاهة، وعدم ميلهم الى جهة دون آخرى، لضمان حقوق الأكثرية، والعمل بمبدأ المساواة.

هيبة القانون

اما السيد ابراهيم الساعدي مدير اذاعة جمهورية العراق، فهو يرى في كتابة الدستور، هيبة القانون وعلو شأنه، وتنظيم حياة المجتمع لذلك فإن الدستور يخلق مناخاً قانونياً صحيحاً بين فئات المجتمع العراقي كافة، بغض النظر عن الميول والاتجاهات السياسية والدينية والمذهبية، لأن دخول هذه الميول في الدستور، لايضمن الحرية التي نسعى اليها ونريدها، وهي تسمم حالة التعالي التي نريدها من الدستور، وانا ارى عدم ملاءمة الوقت الراهن لكتابة الدستور، بسبب الاوضاع المعروفة في حياتنا، ووجود صراعات وتكالبات، وتمسك بالفرعيات بعيداً عن الوطن، وهذا ليس في صالحنا جميعاً.

الدستور والوحدة الوطنية

ورأت الإعلامية سوسن الجزراوي، ان الدستور هو احدى الركائز الأساسية المهمة في بناء قاعدة صلبة في أي مجتمع، وهذه حقيقة معروفة لدى القاصي والداني، ولاسيما في الدول التي سبقتنا الى التطور، اما عندنا في العراق فإن الدستور مهم بل ومهم جداً، لخلق مجتمع يعي حقيقة دوره في كل التفاصيل الحياتية، ومن الضروري ان يأخذ الدستور العراقي، الحالة الجديدة للعراق الجديد كما يطلق عليه الان، بعيداً عن الميول والاهواء الخاصة، وانما اعتماد مبدأ الوحدة الوطنية بعيداً عن التجزئة والانقسام وهذا يتطلب تكاتف الجميع كل من موقعه لخلق عملية التوازن المطلوبة، وبالتالي الحصول على دستور يمثلنا جميعاً.

اختتم الصحفي مؤيد حسين هذا الاستطلاع قائلاً: ان الدستور يشكل أهمية كبيرة ليس في حياتنا نحن فقط، وانما في حياة كل الشعوب في العالم، وبما انه كذلك فإنه يأخذ حيزاً مهماً عند ابناء شعبنا للوصول الى مرافئ الامان، عبر قوانين يضمها الدستور وتمثل ارادة الاكثرية وتحترم الاقلية في عملية متوازنة.

تـــــاريخ فـــــيـــــدرالي

بغداد/ المدى

في الوقت الذي يسود الاعتقاد بان الولايات المتحدة الامريكية التي تبنت منذ عام ١٧٨٧ دستوراً فيدرالياً، هي أول بلد فيدرالي حديث، فان تأريخ الفيدرالية يعود الى مرحلة أقدم بكثير، من حيث الاتحادات التي ظهرت مبكراً لدى دول المدن الهيلينية في مايسمى اليوم بـ(اليونان) وآسيا الصغرى كانت مصممة للربط بين تلك الكيانات بهدف تعزيز التجارة وتامين الدفاع المشترك.

وقد انشأت الجمهورية الرومانية ترتيبات مشابهة جعلت من روما سلطة فيدرالية والمدن الأضعف أقاليم فيدرالية تابعة لها.

وشهد العصر الوسيط ظهور المدن المحكومة ذاتياً في إيطاليا وفي ألمانيا، كما إن الكانتونات في سويسرا ارتبطت مع بعضها في إطار كونفدرالي من اجل أغراض تجارية ودفاعية.

وقد نشأت الكونفدرالية السويسرية عام ١٢٩١ لتستمر حتى عام ١٨٤٧، رغم حصول بعض الانقطاعات في هذه الفترة الطويلة، وفي أواخر القرن السادس عشر نشأت كونفدرالية مستقلة جمعت الأقاليم الهولندية اثر الثورة ضد الأسبان.

وتأثرت الكونفدراليتان السويسرية والهولندية بحركة الاصلاح التي عززت من الانقسامات الداخلية، كما شهدت هذه الحقبة ظهور أول الادبيات التي تعاطت صراحة مع النظرية الفدرالية، وفي كتابات آلثوسيوس (Althusius) ثم فيما بعد جهود المنظرين الألمان لتوفير أرضية لإحياء الامبراطورية الرومانية المقدسة وتحديثها، وكانت العديد من المستوطنات البريطانية في أمريكا الشمالية، تستند على الترتيبات الفدرالية التي نتجت عن الاصلاح البروتستانتي.

بعد الثورة الامريكية، أقامت الولايات المستقلة حديثاً كونفدرالية عام ١٧٨١، لكن بعض جوانب الخلل فيها أدت الى عقد ميثاق فلادلفيا لعام ١٧٨٧، الذي جعل من هذه الولايات أول فيدرالية حديثة، كذلك انتقلت سويسرا من الكونفدرالية الى الفيدرالية حديثاً وذلك عام ١٨٤٨، بعد أن شهدت حرباً أهلية قصيرة.

وأصبحت كندا ثالث فيدرالية حديثة عام ١٨٦٧، وفي عام ١٨٧١ توسعت فيدرالية شمال ألمانيا لتشمل الأقاليم الالمانية الجنوبية، ولم تمر مدة طويلة حتى أصبحت استراليا فيدرالية عام ١٩٠١ وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تبني بعض جمهوريات أمريكا اللاتينية البنى الفيدرالية بشكل يحاكي الفيدرالية الاميركية.

النصف الثاني من القرن العشرين شهد انتشاراً للأنظمة الفيدرالية التي استهدفت غالباً توحيد مجتمعات متعددة الاثنيات في المناطق المستعمرة سابقاً وفي أوروبا.

ففي آسيا ظهرت أنظمة فيدرالية او شبه فيدرالية (بعضها لم يعمر طويلاً)، مثلا في الهند الصينية عام ١٩٤٥، بورما ١٩٤٨، اندونيسيا ١٩٤٩، الهند ١٩٥٠، باكستان ١٩٥٦، ملاوي ١٩٤٨/١٩٥٧، ثم فيما بعد ماليزيا عام ١٩٦٣، وفي الشرق الاوسط ظهرت الامارات العربية المتحدة كدولة فيدرالية عام ١٩٧١، وفي افريقيا، نشأت أنظمة فيدرالية، في ليبيا عام ١٩٥١، اثيوبيا ١٩٥٢، روديسيا ١٩٥٣، نيجيريا ١٩٥٤، مالي ١٩٥٩، الكونغو ١٩٦٠، الكامرون ١٩٦١ وجزر القمر عام ١٩٧٨، وفي الكاريبي تبنت الهند الغربية الفيدرالية عام ١٩٥٨،

ومن الدول التي اعتمدت او أعادت إحياء الفيدرالية في أوروبا الوسطى والشرقية، النمسا عام ١٩٤٥، يوغسلافيا ١٩٤٦، ألمانيا ١٩٤٩، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٧٠، وفي أميركا الجنوبية، البرازيل ١٩٤٦، فنزولا ١٩٤٧ والارجنتين عام ١٩٤٩،

وخلال المدة الفاصلة بين ١٩٦٠/ ١٩٩٠، أصبح جلياً وبصورة متزايدة ان الانظمة الفيدرالية ليست ذلك الدواء السحري الذي تخيله الكثيرون، فالعديد من التجارب الفيدرالية في النصف الثاني من القرن العشرين، واجهت صعوبات وبعض منها تم تعليقه مؤقتاً او التخلي عنه بشكل صريح، وهذه التجارب كشفت عن حقيقة مفادها ان الفيدرالية، او اشكالاً معينة منها، لاتشكل في بعض الاحيان حلولاً مثالية مهما كانت النيات حسنة وصادقة.

مع ذلك، وبالرغم من هذه التطورات، انتعش الاهتمام بالحلول الفيدرالية خلال التسعينيات، فبلجيكا حولت دستورها الى دستور فيدرالي عام ١٩٩٣، وجنوب أفريقيا صادقت عام ١٩٩٦ مع بعض التعديلات على نموذج يخلط بين خصائص الفيدرالية والدولة المركزية، وأسبانيا أضحت منذ تفعيل دستور ١٩٧٨ دولة فيدرالية في كل شي الا الاسم، وهذه التجارب هي أمثلة من التحرك نحو أشكال مبتكرة من الانظمة الفيدرالية او شبه الفيدرالية، وشهدت ايطاليا تنامي ضغوط المطالبة بالفيدرالية، في حين تبنت المملكة المتحدة ترتيبات جديدة لنقل السلطة المركزية الى المقاطعات في اسكتلندا، وويلز وايرلندا، كما ان التقدم باتجاه اندماج اكبر للاتحاد الاوروبي ساعد على جذب الاهتمام نحو الافكار الفيدرالية.

ان الزعماء السياسيين والمثقفين البارزين وبعض الصحفيين صاروا يشيرون وبصورة متزايدة الى الفيدرالية باعتبارها نموذجا ايجابيا وتحرريا في التنظيم السياسي.